النيابة العامة تأمر بحبس المعتدين على الغضوري 21 يوماً وأهالي المتهمين تجمهروا أمام مخفر بيان

أمــرت النيابــة العامة أمس بحبس المواطنين الثلاثة المتهمين بالاعتــداء على مديــر مباحث الأحداث العقيد بدر الغضوري 21 يوما على ذمة القضية.

وقد استنكر المحامي فيصل محمد العتيبي الاعتداء على العقيد بدر الغضوري من قبل مواطنين منتهكين القانون وان هذا الاعتداء يوحي لنا كأننا ليس في بلد قانون ومؤسسات بل إننا في غابة وان قانون الغاب هو الذي يطبق.

وأضاف العتيبي: كما وقفنا ضد ضباط وزارة الداخلية الذين اعتدوا على الميموني فإننا نقف اليــوم بجانب الغضــوري في الاعتداء الذي وقع عليه وسنتطوع للدفاع عنه أمام المحاكم وإرجاع حقه وكرامته إليه.

وأشار فيصل محمد العتيبي الى أن الغضوري إنسان متدين ومعــروف لدى الجميــع وفي أوساط الداخلية بأخلاقه العالية واســتقامته وعدم تعرضه لأي شخص وإخلاصه في العمل إضافة إلى انه يعطي محاضرات دينية ونصائح لطلاب المدارس بحكم منصبه كمدير مباحث الأحداث في الإدارة العامة للمباحث الجنائية، موضحا أن أكثر من 50 عسكريا بين ضباط وأفراد يعملون تحت إمرته ومع ذلك لم يستعن بأي منهم عندما قام بما يمليه عليه ضميره بملاحقة المستهترين الذين كانوا يقومون بعمليات استعراض وتشفيط في منطقة سكنية وبين البيوت في بيان معرضين حياة الأطفال وكبار الســن الخارجين من المسجد للخطر.

وطالب العتيبي بإجراء اشد العقوبة للمتهمين إذا ثبتت إدانتهم حتى يكون رادعا لغيرهم.

اللواء طارق حمادة يتحدث إلى المتجمهرين (محمد ماهر)

فرقة القوات الخاصة خلف مخفر بيان

وتتلخص تفاصيل الواقعة بحسب رواية العقيد الغضوري ان بعــض المســتهترين كانوا يســتعرضون قــرب عــدد من المنازل ومنها ســكن العقيد بدر الغضوري الذي كان يؤدي صلاة العشاء وبعد خروجه شاهد ان الاســتعراض مســتمر ويشكل خطورة على الأطفال الموجودين في الشارع فركب سيارته واتجه إلى مكان الاستعراض.

وعند اقترابه فتح الفلاشــر ففرت أغلب السيارات واستطاع إيقاف سيارة واحدة وبعد ترجله عرف عن نفسه ورتبته وطلب إجازة الســائق وبنفس الوقت عادت بعض السيارات وترجل منها المتهمون وتهجموا في الحال على العقيد الغضوري ومزقوا دشداشته وطرحوه أرضا واعتدوا عليه بشكل وحشي وعند اقتراب بعض المــارة فر الجميع تاركين المجنــي عليه وجســده ملطخ بالدماء فتم طلب سيارة إسعاف حضرت على الفور ونقلت العقيد بدر إلى مستشفى مبارك.

وكان عدد من أهالي المحتجزين على ذمة قضيــة الاعتداء على العقيد بدر الغضوري قد تجمهروا مســاء أول من أمس أمام مخفر بيان مطالبين بإنصاف أبنائهم خاصة مع تأكيداتهم أن القضية تبادل بالضرب وفــق روايتهم وليست اعتداء على رجل أمن كما تم تصنيفها، واستدعى التجمهر تدخل رجال أمن العاصمة بقيادة الوكيل المساعد لشؤون الأمن العام بالإنابة اللواء طارق حمادة الذي دخل في مفاوضــات مع أهالي المحتجزين المتجمهرين وأقنعهم بضرورة الرحيل، ووفق مصدر أمني فأن المتجمهرين انفضوا بعد نحو ساعة من اعتصامهم.

وقــال المصــدر ان التجمهر استدعى وضع فرقة من القوات الخاصة على أهبة الاســتعداد بشكل احترازي خشية أن يتطور الأمر وهو ما لم يحدث.

● مؤمن المصري ـ هاني الظفيري

مواطن: «طلبت من زوجتي إعداد العشاء.. فضربتني»

تقدم مواطن الى مخفر صباح السالم مبلغا عن زوجته التي اعتدت عليه بالضرب ولازت بالفرار الى منزل ذويها بعد خلاف نشب بينهما ليتم تسجيل قضية. وقال مصدر امني ان مواطنا اصطحب تقريرا طبيا مساء امس واتجه الى مخفر منطقته في صباح السالم متهما زوجته بالاعتداء عليه بالضرب بعد ان طلب منها اعداد وجبة العشاء له الا انها رفضت واشتد الحديث ليتطور الى اقدامها بعلى ربه ضربا مبرحا ليتم تسجيل قضية ضد الزوجة.

● محمد الجلاهمة

اختتام دورة تدريبية لمنتسبي أمن السواحل والحدود القطري

برعاية وحضور وكيل وزارة الداخلية المســاعد لشــؤون امن الحدود اللواء الشيخ محمد اليوسف وحضور مدير عام الادارة العامة لخفر السواحل اللواء جاســم الفيلكاوي، تم اختتام دورة تدريبية (قادة الزوارق) لمنتسبي امن السواحل والحدود في دولة قطر الشقيقة. وقد عقدت الدورة في الادارة العامة لخفر السواحل الكويتية خلال الفترة من 2/13 ـ 2011/4/7 وشارك فيها 16 من ضباط الصف والافراد.

مواطن يسقط بـ 500 طلقة

تمكن رجال أمن الأحمدي من ضبط مواطن وبحوزته 500 طلقة وبندقية شوزن وذلك خلال دورية اعتيادية لإحدى دوريات الأمن في منطقة ام الهيمان مساء أول من امس حيث جاءت عملية ضبط المواطن بتعليمات من مدير الأمن اللواء عبدالفتاح العلي الذي امر دورياته بالانتشار حول مناطق المحافظة.وفي التفاصيل كما يوردها مصدر امني، ان رجال امن الدورية اشتبهوا بمركبة وبعد الطلب من قائدها التوقف حاول الفرار إلا ان رجال الامن استطاعوا ايقافه بمنطقة ام الهيمان ليجدوا بداخل مركبته اليابانية سلاحا نوع «شوزن» و500 طلقة احيــل على اثرها الى جهة الاختصاص وسجلت قضية حملت مسمى حيازة سلاح ناري من دون ترخيص.

● محمد الجلاهمة

خرسانة تدخل مصرياً العناية وطعن شاب على «الإشارة»

ادخل وافد مصري غرفة العناية الفائقة بعد تعرضه للاعتداء على ايدي خمســة وافدين من الجنســية السورية تناوبوا عليه بالضرب بعد أن اختلفوا معه حول طريقة صب خرسانة اسمنتية في احد منازل منطقة النعيم ليتم تســجيل قضية اشــرف عليها العقيد صلاح الدعاس.

ومن جانب آخر، فقد نشــب خلاف بين مواطنين بسبب احقية المرور من الإشارة الضوئية في منطقة السالمية ليتطور الامر بينهما الى قيام احدهما بإخراج سكين وطعن الشاب الآخر الذي ادخل غرفة عمليات المستشفى الاميري، وسجلت قضية.

● هاني الظفيري

ضبط شابين تسللا إلى ثانوية بنات وعذرهما «ندور كورتنا»

امر مدير امن الجهراء العميد محمد طنا باحتجاز شابين قاما بالتسلل تسورا الى داخل ثانوية للبنات بقصد التحرش، وقال مصدر امني ان الشابين دخلا الى مبنى المدرســة الكائنة في منطقة العيون ظهر امس وقامت ادارة المدرسة بإبلاغ عمليات الداخلية عن المقتحمين.

وقــال مصدر امنــي ان بلاغــا ورد الى عمليات الداخلية من إدارة المدرســة يفيد بدخول شابين الى اروقة المدرسة ليأمر العميد طنا الرائد مطر السبيل بضرورة الاتجاه الى المدرســة وضبط المبلغ عنهما وبالفعل امر الرائد السبيل رجاله بتطويق المدرسة ليتمكن رجال الأمن من ضبط الشابين حال خروجهما من المدرسة عن طريق التسور.

هذا وبرر الشابان بعد ضبطهما بأنهما دخلا لأخذ كرة قدم تخصهما سقطت عرضا داخل المدرسة، وتمت إحالتهما الى المديرية وتسجيل قضية بحقهما.

● هاني الظفيري

البحث عن لصوص سرقوا 5000 دينار من الجهراء

شرع رجال بحث وتحري محافظة الجهراء في البحث عن مجموعة مــن اللصوص يعتقد بأنهم وراء ســرقة منزلــين في منطقتي تيماء وســعد العبدالله.

وقــال مصدر امني ان مواطنــا ابلغ رجال أمن مخفــر تيماء عن تعرض منزله في منطقة ســعد العبدالله والاستيلاء على ذهب ومجوهرات بقيمة 3000 دينار ليتجه رجال الأدلة الجنائية الى موقع الحادثة لرفــع البصمات وما ان انتهوا من عملهم حتى تقدم مواطن آخر بعد ساعة من بلاغ مواطن سعد العبدالله عن تعرض منزله الى السرقة في منطقة تيماء وسرقة 2000 دينار من خزينة المنزل حيث أشار المصدر الى انه قد يكون لصوص سعد العبدالله هم ذاتهم لصوص تيماء وسجلت قضية سرقة أحيل ملفها الى رجال المباحث.

● هاني الظفيري

مركز رياض

التدخل في أحكام القضاء وقدسيتها.. ينال من هيبة الدولة

رياض الصانع

كلنا يعلم تمام ان الحكم الصادر من القضاء هو عنوان الحقيقة وان المحكمة وقت اصدارها الاحكام القضائية لا شك انها تكون قد محصت اوراق الدعوى واطلعت على التحقيقات وعلى أدلة الثبوت ورجحت الأخيرة على أدلة النفي المطروحة امامها واصدرت بالتالي حكمها القضائي – وبعد صدور الحكم يجب الا نشكك في مصداقيته ولا يجوز لأي فرد كائن من كان ان يناقشه او يعترض عليه – لان القضاء في بلادنا مستقل وان الاحكام الصادرة من خلاله لها حجية ولا يجوز لأحد ان يطعن فيها الا المتهمون الصادر ضدهم الحكم واذا رأت المحكمة الأعلى (الاستئنافية) ان الحكم شابه خطأ قانوني فلها ان تصححه وتقضي بالبراءة اذا رأت وجها لذلك ويلزم علينا احترام هذا الحكم – اما ان يتدخل احد في احكام القضاء ويشكك فيها وفي نزاهة واهتمام القاضي بعمله فهنا يكون تدخل في احكام القضاء والتأثير عليه وهو ما لا نقبله – وما دعاني لهذا السرد المبسط عن الحكم القضائي وما يلازمه من قدسية وحجية مانعة من مناقشته مما قرأته في جريدة «الوطن» من تصريحات وزير خارجية ايران علي أكبر صالحي بشأن شبكة التجسس الايرانية والتي تم ضبطها اخيرا في الكويت إذ جاءت تصريحاته سافرة في هذا الحكم وتشككه في هذه الاحكام من تدخل لا معنى له في شؤوننا الداخلية وفي احكامنا القضائية التي تصدر من محاكمنا – فكما لا نتدخل في احكام القضاء الصادرة في ايران يجب على تلك الدولة ومن يمثلها الا يتدخل في احكامنا لان ذلك وثيق الصلة بامورنا الداخلية، واقول اننا كمواطنين بتلك الدولة نفخر بانا لنا قضاء كهذا او نرفض بشدة ما قاله وزير الخارجية الايراني ولا نقبل منه او من غيره من الحكام في ايران ان يعلق ولو بنبرة صوت على بالتشكيك في احكام قضائنا العادل – فالحكم الصادر باعدام شبكة التجسس الايرانية صدر بعد تمحيص للأدلة والبراهين فيها وبعد ان اعطى الحق للمتهمين من سرد دفاعهم فيها من خلال محامين كان لهم الحق في المرافعة وصدر الحكم بعد ذلك، الأمر الذي يتعين على ايران ان تحترم حصانة الاحكام القضائية في بلادنا وقدسيتها.

لذلك اقول لوزير خارجية ايران اياك والتدخل في الاحكام القضائية فنحن نفهم اهدافك وتطلعاتك لانه من غير المقبول ان تتهم ايران انظمتنا بعدم الحيادية في ظل كل هذه الضمانات التي تضمنها القانون واين كان النظام الايراني وقت المحاكمة وما الذي تجنيه الكويت من اتهامها لديبلوماسيين ايرانيين لو لم تكن تلك حقيقة واقعية؟

لهذا يجب الكف عن تلك الممارسات المنبوذة من النظام الايراني وان يكف عن المساس باستقلال سلطتنا القضائية ونزاهتها – والمنظار القانوني لهذه الواقعة التي تعد تشككا في نزاهة قضائنا الكويتي والتي تفرض نفسها، هو تدخل سيادة النائب العام في اتخاذ الاجراءات القانونية في محاكمة كل من تسول له نفسه ان يطول احكامنا القضائية الصادرة من محاكمنا ايا ما كان قدره – فالمادة «1/147» من قانون الجزاء تجرم كل شخص أخل بوسيلة من وسائل العلانية سواء بالقول او الفعل بالاحترام الواجب لقاض على نحو يشكك في عدم التزامه بعمله او نزاهته– بمعنى انه يشكك في الاحكام القضائية الصادرة عنه وقد افرد المشرع الجزائي عقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين لكل من أخل بهذه المادة – ولا شك ان ما بدر من وزير خارجية ايران ما هو الا تعد وتشكيك في نزاهة قضائنا الكويتي، الأمر الذي يوقعه تحت طائلة هذه المادة – واقول في نهاية مقالي هذا موجها هذا المقال لوزير الخارجية الايراني اننا بدولة مؤسسات وقانون وان القضاء الكويتي لهو رمز لبلادنا والذي نفخر به دوما ونثق في احكامه وان اي مساس بالقضاء الكويتي هو مساس بسيادة الكويت من جهة الداخل ولا نقبل به مطلقا، وان ما ألمح به وزير الخارجية الايراني تشكيك مباشر في القضاء الكويتي واحكامه وهو ما يعد تعديا صارخا وغير مقبول لا نقبله لانه بالاحرى مساس بسيادتنا الداخلية ونأمل ان يكون هناك اجراء صارم وحقيقي يتخذ في هذا الشأن حتى لا نترك قضاءنا عرضة للنقد والتشكيك من اشخاص لا يهمهم سوى التدخل في شؤوننا الداخلية، حمى الله الكويت وازاح عنها الشر والفتن والدسيسة.

www.riyad_center.com

عدل ومحاكم

مواطن يقاضي «العدل» للمطالبة بالمنحة

في أول دعوى من نوعها قام المحامي بدر نايف المطيري بصفته وكيلا عن أحد المواطنين بمقاضاة وزارة العدل ممثلة بإدارة التنفيذ للمطالبة بالمنحة الأميرية.

وفي التفاصيل أن المعلن إليها الأولى زوجة الطالب بصحيح العقد الشرعي في عام 1992 ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بالأولاد الصغار السبعة ولاتزال في عصمته حتى تاريخه.

وقد تفضل صاحب السمو الأمير بمنح مكرمة أميرية لكل فرد كويتي تعادل قيمة (1000 دينار) ألف دينار لكل فرد حامل للجنسية الكويتية.

وحيث انه قد نشب خلاف بين المعلن إليها الأولى وزوجها الطالب فلقد نمى إلى علمه أنها شرعت في تحصيل قيمة تلك المكرمة الأميرية عن أولادهما السبعة وهي تعادل مبلغ (7000 دينار) لما كان ذلك وكان الطالب هو الولي الطبيعي على أبنائه من المعلن إليها فإنه وعملا بمواد القانون يكون هو صاحب الحق في تسلم تلك المبالغ الممنوحة لأبنائه القصر باعتباره هو الولي الطبيعي لهم ولا يوجد ثمة عائق أو مانع شرعي أو قانوني يحول دون ذلك، كما أن المعلن إليها لا يحق لها تسلم المنحة الأميرية لأنه لا يوجد نص تشريعي يعطيها الحق في ذلك ومن ثم فقد أقام دعواه الماثلة ابتغاء الحكم له بالطلبات.

وزاد المطيري في صحيفة الدعوى: «وقد اختصمت المعلن إليه الثاني مدير إدارة التنفيذ بوزارة العدل بصفته ليتولى وقف صرف تلك المنحة والمكرمة الأميرية المقررة لهؤلاء الأبناء الصغار لحين الفصل في الدعوى الماثلة».

المحامي بدر المطيري

براءة وافد من خيانة الأمانة

قضت محكمة الجنح برئاسة القاضي محمد التميمي وأمانة سر رجب خميس ببراءة وافد من تهمة خيانة الأمانة والاستيلاء على أموال مملوكة لزوجته.

وتتلخص الواقعة فيما أبلغت به وقررته بالتحقيقات زوجة المتهم من أنه وبناء على اتفاق مع زوجها على تأسيس محلات ومؤسسات تجارية وقيامه بإدارتها بشخصه ومسؤوليته عنها قامت على إثرها بعمل توكيل له بتمكينه من القيام بهذا العمل، فقام بفتح محل وتشغيله وأصبح يدر ربحا كبيرا.

ثم طلب منها عمل توكيل آخر لزوجته الثانية لإدارة المحل وبعد أن صدرت أحكام بحبسه قامت بمطالبته بأرباح المحل فرفض ذلك. وأضافت أن المتهم وزوجته الثانية هما من كانا يستوليان على إيراد المحل.

وزادت بأنها هي المالكة لذلك المحل مردفة بأن صافي الإيراد اليومي للمحل 200 دينار منذ تأسيسه، وذلك بعد خصم المصروفات.

وأضافت الشاكية أن المبلغ الذي استولى عليه المتهم بلغ 288 ألف دينار على أساس أن ربح المحل يوميا هو 200 دينار وعللت تراخيها في الإبلاغ بإيهامها بإيداعه إيرادات المحل في الحساب الخاص بالمحل.

وحضر دفاع المتهم المحامي حسن العجمي ودفع بعدم توافر أركان جريمة خيانة الأمانة وملكية المتهم للمحل المدعي بتبديده وشهادة الشهود الذين أحضرتهم الشاكية نفسها وعدم تسلم المتهم لأي أموال من الشاكية بناء على عقود الأمانة المذكورة حصرا بالمادة 240 من قانون الجزاء.

ودفع العجمي بكيدية الاتهام وتلفيقه والتراخي الزمني الكبير في الإبلاغ عن الواقعة وعدم معقولية الواقعة.

المحامي حسن العجمي

«الاستئناف» تبرئ مواطناً من التعاطي

ألغت الدائرة الجزائية الثانية بمحكمة الاستئناف أمس برئاسة المستشار نصر سالم آل هيد وعضوية المستشارين محمد بيومي ود. السيد محمد جبر وأمانة سر عادل العوضي حكم محكمة أول درجة القاضي بحبس مواطن سنتين مع الشغل والنفاذ وقضت ببراءته من تهمة حيازة مؤثرات عقلية بقصد التعاطي.

وتخلص واقعة الدعوى فيما شهد به ضابط الواقعة بأنه في يوم 2009/4/28 وأثناء قيامه بأداء عمله في دوريات أمن الطرق السريعة على تقاطع طريق الملك فيصل السريع وطريق الملك فهد السريع لاحظ وجود مركبتين تسيران على خط واحد فقام باستيقافهما. وأضاف الشاهد أنه رأى قائد المركبة الأولى ومرافقه المتهم وهما بحالة غير طبيعية وتفوح منهما رائحة المسكرات. فقام بالتحفظ عليهما وإرسالهما إلى جهات الاختصاص. وقد ثبت من مطالعة تقرير قسم السموم والمخدرات التابع للإدارة العامة للأدلة الجنائية أنه عثر بعينة بول المتهم على آثار مادة الإمفيتامين المؤثرة عقليا.

المستشار نصر سالم آل هيد

إعداد: مؤمن المصري